

المجلس طالب الوزارة بضرورة إعادة النظر في منظومة تقديم الرعاية الصحية في البلاد واستقطاب الكفاءات في التخصصات النادرة الأعلى للتخطيط» - «الصححة»: إدارة ذاتية للمناطق وإنشاء مستشفيات الضمان

■ 8,8% نسبة الإنفاق الصحي من إجمالي مصروفات الدولة خلال 2015-2016 ■ ضرورة زيادة مخصصات الهيئة الطبية والتمريضية الوافدة لاستقطاب الأفضل

التجهيزات والمعدات اللازمة لمستشفى جابر الأحمد رغم اقتراب موعد تسلم المستشفى من قبل الوزارة.

الابتعاد عن استقدام أعضاء الهيئة الطبية والتمريضية من الدول التي تعاني من عدم كفاءة النظام الصحي فيها

تنظيم «العلاج بالخارج» وفق أسس ومعايير طبية وموضوعية لوقف الهدر المالي

مستوى الخدمات المقدمة لا يزال دون الطموح رغم ارتفاع التكلفة الكلية

وجاء في الملاحظات أيضا انه لا يبدو ان هناك خطة إصلاحية لوزارة الصحة بشأن تطوير منظومة الخدمات الصحية، حيث يلاحظ تدخل الوزارة في جميع الخدمات الصحية مقابل ضعف دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية، وتضمنت الملاحظات ان القطاع الصحي شهد نموا وتوسعا كبيرا من خلال إنشاء المستشفيات والمرافق الصحية وتزايد الخدمات، حيث بلغ الإنفاق عام 2015 - 2016 حوالي 1,684 مليون دينار تمثل حوالي 8,8% من إجمالي المصروفات العامة للدولة، وهذا يدل على ان هناك زيادة في الإنفاق مما يزيد الأعباء على ميزانية وزارة الصحة وبالتالي على الميزانية العامة للدولة، ولم يتبين للجنة ان لدى وزارة الصحة خطة واضحة لنقل هذه الأعباء إلى القطاع الخاص وتشجيعه وإشراكه في تقديم الخدمات الصحية مما لا يتسجم مع سياسات الخطة الإنشائية متوسطة السنوات 2015/2016 - 2019/2020 بشأن تشجيع القطاع الخاص في المجال الصحي.

وفي السياق ذاته، سجلت بضرورة الإسراع في إنشاء المستشفيات المخصصة لحوالي مليوني وافد، مما سيؤدي إلى تخفيف العبء على وحدات ومكونات قطاع الصحة، والتي من شأنها ان تسهم في ضبط الإنفاق على القطاع الصحي من جهة، ودفع وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الخدمة الصحية من جهة أخرى، وتوفير الفرصة المناسبة لإعادة النظر في منظومة تقديم الرعاية الصحية الشاملة في البلاد.

كما طالبت التوصيات بتنظيم «العلاج بالخارج» وفق أسس ومعايير طبية وموضوعية من خلال حضر أنواع الأمراض او العمليات التي لا يتوافر لها العلاج في الكويت مما يساهم في وقف

هدر وتصبح الأوضاع المالية، وبالتالي إعادة ثقة المواطنين بإجراءات الحكومة في هذا المجال، فضلا عن توحيد منظومة العلاج بالخارج بين الجهات التي تقوم بإرسال المرضى للعلاج، وأيضا ضرورة استمرار ابتعاث الأطباء الكويتيين في جميع التخصصات للمراكز الطبية المتقدمة والمعترف بجودتها، وذلك لاكتساب الخبرات والمهارات الطبية المتقدمة.

وفي السياق ذاته، سجلت بضرورة الإسراع في إنشاء المستشفيات المخصصة لحوالي مليوني وافد، مما سيؤدي إلى تخفيف العبء على وحدات ومكونات قطاع الصحة، والتي من شأنها ان تسهم في ضبط الإنفاق على القطاع الصحي من جهة، ودفع وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الخدمة الصحية من جهة أخرى، وتوفير الفرصة المناسبة لإعادة النظر في منظومة تقديم الرعاية الصحية الشاملة في البلاد.

كما طالبت التوصيات بتنظيم «العلاج بالخارج» وفق أسس ومعايير طبية وموضوعية من خلال حضر أنواع الأمراض او العمليات التي لا يتوافر لها العلاج في الكويت مما يساهم في وقف

هدر وتصبح الأوضاع المالية، وبالتالي إعادة ثقة المواطنين بإجراءات الحكومة في هذا المجال، فضلا عن توحيد منظومة العلاج بالخارج بين الجهات التي تقوم بإرسال المرضى للعلاج، وأيضا ضرورة استمرار ابتعاث الأطباء الكويتيين في جميع التخصصات للمراكز الطبية المتقدمة والمعترف بجودتها، وذلك لاكتساب الخبرات والمهارات الطبية المتقدمة.

وفي السياق ذاته، سجلت بضرورة الإسراع في إنشاء المستشفيات المخصصة لحوالي مليوني وافد، مما سيؤدي إلى تخفيف العبء على وحدات ومكونات قطاع الصحة، والتي من شأنها ان تسهم في ضبط الإنفاق على القطاع الصحي من جهة، ودفع وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الخدمة الصحية من جهة أخرى، وتوفير الفرصة المناسبة لإعادة النظر في منظومة تقديم الرعاية الصحية الشاملة في البلاد.

كما طالبت التوصيات بتنظيم «العلاج بالخارج» وفق أسس ومعايير طبية وموضوعية من خلال حضر أنواع الأمراض او العمليات التي لا يتوافر لها العلاج في الكويت مما يساهم في وقف

هدر وتصبح الأوضاع المالية، وبالتالي إعادة ثقة المواطنين بإجراءات الحكومة في هذا المجال، فضلا عن توحيد منظومة العلاج بالخارج بين الجهات التي تقوم بإرسال المرضى للعلاج، وأيضا ضرورة استمرار ابتعاث الأطباء الكويتيين في جميع التخصصات للمراكز الطبية المتقدمة والمعترف بجودتها، وذلك لاكتساب الخبرات والمهارات الطبية المتقدمة.

وفي السياق ذاته، سجلت بضرورة الإسراع في إنشاء المستشفيات المخصصة لحوالي مليوني وافد، مما سيؤدي إلى تخفيف العبء على وحدات ومكونات قطاع الصحة، والتي من شأنها ان تسهم في ضبط الإنفاق على القطاع الصحي من جهة، ودفع وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الخدمة الصحية من جهة أخرى، وتوفير الفرصة المناسبة لإعادة النظر في منظومة تقديم الرعاية الصحية الشاملة في البلاد.

كما طالبت التوصيات بتنظيم «العلاج بالخارج» وفق أسس ومعايير طبية وموضوعية من خلال حضر أنواع الأمراض او العمليات التي لا يتوافر لها العلاج في الكويت مما يساهم في وقف

هدر وتصبح الأوضاع المالية، وبالتالي إعادة ثقة المواطنين بإجراءات الحكومة في هذا المجال، فضلا عن توحيد منظومة العلاج بالخارج بين الجهات التي تقوم بإرسال المرضى للعلاج، وأيضا ضرورة استمرار ابتعاث الأطباء الكويتيين في جميع التخصصات للمراكز الطبية المتقدمة والمعترف بجودتها، وذلك لاكتساب الخبرات والمهارات الطبية المتقدمة.

في التخصصات المطلوبة والنادرة، والابتعاد عن استقدام أعضاء تلك الهيئة من الدول التي تعاني من عدم كفاءة النظام الصحي فيها، جذب الخبرات من خلال عقود محددة بفترات زمنية مشروطة بتدريب الأطباء الكويتيين وتوطين الخبرات ودفع المستوى المهني والفني للجسم الطبي الكويتي.

في شأن الضمان الصحي، طالبت توصيات المجلس بضرورة الإسراع في إنشاء المستشفيات المخصصة لحوالي مليوني وافد، مما سيؤدي إلى تخفيف العبء على وحدات ومكونات قطاع الصحة، والتي من شأنها ان تسهم في ضبط الإنفاق على القطاع الصحي من جهة، ودفع وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الخدمة الصحية من جهة أخرى، وتوفير الفرصة المناسبة لإعادة النظر في منظومة تقديم الرعاية الصحية الشاملة في البلاد.

كما طالبت التوصيات بتنظيم «العلاج بالخارج» وفق أسس ومعايير طبية وموضوعية من خلال حضر أنواع الأمراض او العمليات التي لا يتوافر لها العلاج في الكويت مما يساهم في وقف



مبنى وزارة الصحة

تدير بها شؤونها المختلفة عن الوزارة لضمان الكفاءة المالية والإدارية، ما يخلق روح التنافس بين مختلف المناطق في المراكز الصحية الأولية والمستشفيات العامة والخصخصة، وأيضا ضرورة طرح مستشفى جابر الأحمد للمستثمر المحلي أو الأجنبي في ظل الظروف الاقتصادية النخبط وترهل النظم الإدارية التقليدية وإخفاقها في الإدارة المثلى لهذه الموارد المالية.

ودعت التوصيات الوزارة إلى تعديل النظام الصحي الإداري عن طريقي إعطاء كل «منطقة صحية» إدارة «ذاتية» بميزانيات مستقلة

والمراقف الصحية بالقطاعين الحكومي والخاص، وإعادة النظر في منظومة تقديم الرعاية الصحية، وذلك لأن النمط التقليدي الحالي للصراف المباشر على المنشآت والأجهزة والرواتب لا يمكن ان يستمر في ظل زيادة كلفة الخدمة الصحية مقابل انخفاض الموارد (أسعار النفط) وترهل النظم الإدارية التقليدية وإخفاقها في الإدارة المثلى لهذه الموارد المالية.

ودعت التوصيات الوزارة إلى تعديل النظام الصحي الإداري عن طريقي إعطاء كل «منطقة صحية» إدارة «ذاتية» بميزانيات مستقلة

والمراقف الصحية بالقطاعين الحكومي والخاص، وإعادة النظر في منظومة تقديم الرعاية الصحية، وذلك لأن النمط التقليدي الحالي للصراف المباشر على المنشآت والأجهزة والرواتب لا يمكن ان يستمر في ظل زيادة كلفة الخدمة الصحية مقابل انخفاض الموارد (أسعار النفط) وترهل النظم الإدارية التقليدية وإخفاقها في الإدارة المثلى لهذه الموارد المالية.

ودعت التوصيات الوزارة إلى تعديل النظام الصحي الإداري عن طريقي إعطاء كل «منطقة صحية» إدارة «ذاتية» بميزانيات مستقلة

وكيل «الكهرباء» ترأس اجتماع لجنة تنمية مصادر الطاقات المتجددة تأمين كهرباء 23 مبنى بحرم «التطبيقي» في العارضية شمسيا

الوزارة بقدرة مركبة تبلغ 3,57 ميغاوات، ومشروع الألواح الكهروضوئية على مظلات السيارات بالوزارة بقدرة مركبة تبلغ 4 ميغاوات، ومشروع تركيب الألواح الكهروضوئية على أسطح الخزانات الأرضية. وكذلك قام م. علي العيدي من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتقديم عرض مرئي بين من خلاله جهود الهيئة في مجال استخدامات الطاقة المتجددة، مبينا أنه قد تم الانتهاء من تصميم مشروع تجريبي باستخدام الطاقة الشمسية بحرم كلية التربية الأساسية في منطقة العارضية الصناعية، بقدرة مركبة تبلغ 2 ميغاوات من المشروع التجريبي العيدي من التطبيقات منها تأمين احتياج 23 مبنى داخل الحرم من الطاقة الكهربائية، مما سيساهم في توفير استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 20% من إجمالي احتياج الحرم من الطاقة الكهربائية.



م. محمد بوشهري يترأس اجتماع لجنة تنمية مصادر الطاقات المتجددة

مركبة تبلغ 1 ميغاوات، ومشروع آخر بموقع أبراج مياه بيان بقدرة مركبة تبلغ 120 كيلوات، بالإضافة إلى مشروع على مدخل وزارتي الكهرباء والماء والأشغال العامة بقدرة مركبة تبلغ 235 كيلوات، بالإضافة إلى المشاريع المستقبلية التي سيتم فيها استخدام تطبيقات للطاقة المتجددة كمشروع المباني الخضراء بمحافظات الكويت، ومشروع الألواح الكهروضوئية على مخازن

نيزة مختصرة عن الدورة التدريبية والمهارات التي تم اكتسابها، بالإضافة إلى تقديم ملخص لجهود وزارة الكهرباء والماء في مجال الطاقة المتجددة من خلال تطبيق عدد من المشاريع كمشروع الألواح الكهروضوئية على مواقف سيارات أبراج الكويت بقدرة مركبة تبلغ 117 كيلوات، ومشروع الألواح الكهروضوئية على مبني وزارة الكهرباء والماء والأشغال العامة بقدرة

دارين العلي

ترأس وكيل وزارة الكهرباء والماء نائب رئيس لجنة تنمية مصادر الطاقات المتجددة م. محمد بوشهري، الاجتماع التاسع للجنة الذي عقد صباح أمس، في المبنى الرئيسي لوزارة الكهرباء والماء بجنوب السرة، بحضور ممثلي الوزارات والمؤسسات ذات الاختصاص. وتهدف اللجنة إلى حصر وتوثيق جميع استخدامات الطاقة المتجددة بجميع أنواعها استجابة لمبادرة صاحب السمو الأمير التي أعلن فيها توجه الكويت لتنوع مصادر إنتاج الطاقة من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 15% بحلول عام 2030. وقامت مجموعة من مهندسي وزارة الكهرباء والماء والذين تم إيفادهم مؤخرا إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية لحضور دورة تدريبية عن الطاقة المتجددة بتقديم عرض مرئي تضمن

حسب نسبة الإعاقة، مؤكدة توفير الأولوية العلاجية لهم في جميع المرافق الصحية ابتداء من العيادات الخارجية والأشعة والغرف الخاصة بالإضافة إلى الخدمات التأهيلية. وقالت خلال كلمتها التي ألقاها أثناءه عن وزير الصحة د. جمال الحربي إن الكويت تفخر بأبنائها وما يحققونه من إنجازات رفعت اسم الكويت عالميا بالمحافل العربية والعالمية، فهم جزء أصيل وأساسي من مكونات هذا المجتمع. ونكرت القطان ان الحكومة بوجه عام ووزارة الصحة بشكل خاص لا تدخر جهدا في تقديم كافة الدعم والمؤازرة لكم وتوفير السبل التي تشجعكم على تحدي الإعاقة وقهرها ورفع اعلام الكويت عاليا خفاقة، فكونوا على قدر تلك المسؤولية. ووجهت الشكر للحضور وكافة الجهات المشاركة في هذا المنتدى الخاص بشريحة غالبية على قلوبنا جميعا، متمنية أن يكون هذا المنتدى فرصة للجميع لتتعرف على الصعوبات التي تواجه أبناءنا من ذوي الإعاقة.

حنان عبد المعبود كشفت وكيل وزارة الصحة المساعده لشؤون الصحة العامة د. ماجدة القطان عن انعقاد اول اجتماع للجنة العليا المشتركة بين وزارة الصحة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية يوم أمس للوقوف على ظاهرة نفوق الأسماك وأسبابها وكيفية علاجها. وأكدت القطان في تصريح صحافي على هامش افتتاح المعرض والملتقى السنوي لذوي الاحتياجات الخاصة مشاريع صحية للحد من الإصابة بالإعاقة

الشيخة شيخة العبدالله ودماجدة القطان في مقامة الحضور خلال الملتقى

احتجاجاً على عدم دفع رواتبهم منذ شهرين إضراب 120 مهندساً وفنياً بإحدى شركات الكهرباء

الماء دفع مستحقات الشركة التي يتبعون لها منذ ستة أشهر بسبب مخالفات الشهر الجاري، كما ان عقود الشركة تنتهي في نهاية يونيو المقبل. وأوضحت المصادر انه طلب من هؤلاء الموظفين توقيع اقرارات بانتهاء عملهم في نهاية شهر يونيو المقبل كضمان لعدم دفع مستحقات نهاية الخدمة لهم. وحول سبب عدم دفع الرواتب قالت المصادر انه يعود لإيقاف وزارة الكهرباء

ان عدم تجديد العقود يصب في خاتمة توجه الوزارة إلى تقليص اعداد العمالة الوافدة في عقود الوزارة إلى 30%، الا ان ذلك لا يعني تعطيل العمل في القطاعات الحيوية والمهمة لإيصال الخدمة. وقد بدأ هؤلاء المهندسون والفنيون منذ يوم أمس اضرابهم احتجاجا على عدم دفع الشركة الموردة رواتبهم منذ شهرين، حيث قالت مصادر المضربين ان الإضراب سيستمر لحين دفع رواتبهم والتعامل مع

التي يداوم فيها هؤلاء العمال مشددة على ضرورة إيجاد حل لمشكلتهم قبل تفاقم الوضع. ولفتت المصادر إلى ان إيقاف عقود هذه الشركات وعدم تجديدها يدخل الوزارة في مشكلة فعلية نظرا لان العاملين فيها معظمهم يعملون في الوزارة منذ أكثر من 10 سنوات ولديهم الخبرات اللازمة لإدارة الأوضاع في مراكز عملهم والتعامل مع الشبكات بالشكل السليم، موضحة

دارين العلي

تواجه وزارة الكهرباء والماء وخصوصا قطاعي شبكات التوزيع والنقل مشكلة حقيقية تتمثل في إضراب أكثر من 120 مهندساً وفنياً عن العمل تابعين لإحدى شركات توريد العمالة المتعاقدة مع الوزارة. وقالت مصادر مطلعة في الوزارة ان المشكلة تكمن بعدم وجود العدد الكافي من المهندسين لدى الوزارة لتغطية الإدارات والمراكز



الشركة الوطنية للخدمات البيئية (ش.ك.م.م.)
WATANIYA ENVIRONMENTAL SERVICES CO. (K.S.C.C.)

تذكير

لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة الوطنية للخدمات البيئية

يسر مجلس الإدارة تذكير المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية للنظر في البنود المدرجة بجدول الأعمال والمزمع عقدها يوم الثلاثاء الموافق 09 مايو 2017 في تمام الساعة 11:00 صباحاً، في الشهداء - منطقة الوزارات - الهيئة العامة للصناعة - الدور الأرضي - القاعة الرئيسية.

لاستلام جدول الأعمال وبطاقة الحضور يرجى مراجعة مقر شركة المقاصة الكويتية.

للإستفسار: (ت 2249 8390/1)

مجلس الإدارة

انطلاق ملتقى «عافية» 13 و14 الجاري

بحق الرضا لدى شريحة المستفيدين من الخدمة. وأوضح الشطي ان «مشروع عافية» جاء نتيجة ثمرة التعاون الإيجابي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لخدمة 120 ألف متقاعد يمثلون 10% من سكان الكويت، مشيراً إلى أن وثيقة التأمين الصحي اتاحت لـ 103355 متقاعداً تسلموا

مزودي الخدمات الطبية والتواصل معهم عن قرب والإطلاع على مستوى الخدمات المقدمة والقدرات الطبية المتوفرة في كل جهة واختيار الأنسب، كما تشجع الجهات على تحسين وتطوير مستوى الخدمات التي لا شك انها كانت مميزة خلال الفترة الماضية، لكننا نتطلع دوماً إلى مزيد من التميز بما

الحربي. وبهذه المناسبة صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة د. أحمد الشطي بأن ملتقى عافية يمثل فرصة طبية للجمع بين شريحة المستفيدين من البرنامج ومزودي الخدمة تحت سقف واحد، مؤكداً ان هذا سيساعد المتقاعدين على التعرف على عدد أكبر من

انطلاقاً من الحرص على جمع المواطنين من حاملي وثيقة التأمين الصحي للمتقاعدين مع مقدمي الخدمات الطبية تحت سقف واحد لتتلاقى فعاليات ملتقى عافية هذا الشهر على مدى يومين 13 و14 مايو تحت رعاية وزير الصحة د. جمال

حنان عبد المعبود - عبدالكريم العبدالله